

تحرك عاجل

صحفي يُقاضى أمام محكمة عسكرية

أُعتقل الصحفي صالح عطية على أيدي ضابطي شرطة، يرتديان ملابس مدنية، في 11 جوان/حزيران 2022. وجاء اعتقاله على خلفية تصريحه على قناة الجزيرة التلفزيونية، في اليوم السابق، بأن الجيش رفض أوامر رئاسية بإغلاق مقر الاتحاد العام التونسي للشغل. ويُحتجز صالح عطية حاليًا في سجن المرناقية بتونس العاصمة إلى حين استكمال التحقيقات. ويُعتبر صالح عطية الصحفي الثاني والمدني الثاني عشر على الأقل الذي يُلاحق قضائيًا أمام محكمة عسكرية منذ تولي الرئيس قيس سعيد زمام السلطة في البلاد. وتدعو منظمة العفو الدولية إلى الإفراج عنه على الفور؛ وتدعو أيضًا السلطات إلى وضع حد للجوء إلى المحاكم العسكرية، بحيث يُحاكم الأفراد العسكريون فقط أمامها لخرق النظام العسكري.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الجمهورية التونسية، قيس سعيد

طريق حلق الوادي،

الموقع الأثري بقرطاج، تونس

البريد الإلكتروني: contact@carthage.tn

تويتر: @TnPresidency

السيد الرئيس،

تحية طيبة وبعد...

نكتب إليكم للإعراب عن بالغ قلقنا بشأن مقاضاة الصحفي **صالح عطية** أمام المحكمة الابتدائية العسكرية في تونس العاصمة، إذ تأتي مقاضاته على خلفية ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير. وإضافة إلى ذلك، لا ينبغي أن يُحاكم المدنيون أمام محاكم عسكرية، بموجب الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، التي صدقت عليها تونس.

وفي مساء 10 جوان/حزيران 2022، ظهر صالح عطية في مُداخلة تلفزيونية عن بُعد على قناة الجزيرة، حيث يُستَضاف في بعض الأحيان بصفته محلاً سياسياً للشأن التونسي. وقد ذكر، في [تعليقاته](#)، أن الرئيس قيس سعيد أمر الجيش بإنفاذ قرار بإغلاق مقر الاتحاد العام التونسي للشغل، إلا أن الجيش رفض ذلك وأبلغ الاتحاد بأمر الإغلاق لاحقاً. وأضاف عطية أن الرئيس سعيد طلب إلى الجيش فرض الإقامة الجبرية على عدد من القيادات السياسية، الذين لم يذكر عطية أسماءهم، ولكن قُوبل هذا الطلب أيضاً برفض الجيش.

وفي 11 جوان/حزيران 2022، أصدر الاتحاد العام للشغل بياناً صحفياً [ينفي](#) فيه مزاعم الصحفي. ويُتهم صالح عطية بـ "حمل السكان على مهاجمة بعضهم بعضاً بالسلح وإثارة الهرج والقتل والسلب بالتراب التونسي"، وهي تهمة يُعاقب عليها بالإعدام، والنسب إلى موظفين عموميين أموراً غير قانونية [متعلقة بوظيفتهم] أو شبههم بها دون أن يدلي بما يثبت صحة ذلك، وتحقير الجيش والمس من كرامته أو سمعته أو معنويته، وكذلك "تعمد الإساءة إلى الغير أو إزعاج راحتهم عبر الشبكات العمومية للاتصالات"، بموجب الفصلين 72 و128 من المجلة الجزائية والفصل 91 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية لنظام القضاء العسكري، والفصل 86 من مجلة الاتصالات، بالترتيب. ووفقاً لما ذكره محاميه، سمير ديلو، من المقرر أن يُمثّل صالح عطية في جلسة استماع أمام قاضي تحقيق بالمحكمة العسكرية في 7 جويلية/تموز 2022.

وتنتهك مقاضاة صالح عطية أمام محكمة عسكرية المادة 14 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صدقت عليه تونس. وتنص هذه المادة على ضمان حق كل فرد في "أن تكون قضيته محل نظر مُنصف وعلني من قِبَل محكمة مختصة مستقلة حيادية، مُنشأة بحكم القانون". وعلاوة على ذلك، فإن ملاحقته القضائية تُقوّض حقه في حرية التعبير؛ فتستند إلى تصريحاته على قناة الجزيرة التلفزيونية وتدخل في نطاق التعبير الذي يحظى بالحماية بموجب القانون الدولي.

ونحثكم على الإفراج على الفور عن صالح عطية وإسقاط جميع التهم الموجهة إليه، إذ تأتي على خلفية ممارسة حقه في حرية التعبير فقط. وندعو السلطات التونسية أيضاً إلى وقف مقاضاة المدنيين أمام المحاكم العسكرية وفقاً تاماً. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

يعمل صالح عطية صحفياً وهو مؤسس الموقع الإخباري الناطق باللغة العربية، "[الرأي الجديد](#)"، ورئيس تحريره. وينشر الموقع أخبار ومستجدات الشائين التونسي والعالمي. وتُجري وسائل الإعلام أيضًا مقابلات مع عطية بصفته محللاً سياسياً للمشهد التونسي بين الحين والآخر.

وفي مساء 11 جوان/حزيران 2022، جاء ضابطا شرطة يرتديان ملابس مدنية إلى منزل صالح عطية في حي التحرير في تونس العاصمة، حيث وجدا زوجته واثنين من أبنائه الثلاثة. وكان الضابطان يريدان تفتيش المنزل، على الرغم من عدم إظهارهما مذكرة بذلك، إلا أن زوجة عطية رفضت، بحسب ما أفادت به ابنته، سندس عطية، لمنظمة العفو الدولية، والتي لم تكن حاضرة آنذاك، لكنها نقلت ما ذكرته لها أسرتها. وطلب ضابطا الشرطة التحدث على الهاتف مع صالح عطية، الذي أخبرهما بموقعه على مقهى بحي ابن خلدون، وتوجَّها إلى المقهى واعتقلاه.

واصطحبه ضابطا الشرطة إلى منزله، حيث غيرَ ملابسه، ثم اقتاداه بسيارتهما إلى المنشأة العسكرية في العوينة لاستجوابه بشأن مصدر مزاعمه حول الجيش وغرضه من الإلقاء بهذا التصريح علناً.

وبعد استجوابه في مساء 11 جوان/حزيران 2022، نقل ضباط الشرطة صالح عطية إلى مركز الاعتقال في بوشوشة في تونس العاصمة، إلى حين مثوله أمام محكمة عسكرية، الإثنين الموافق 13 جوان/حزيران 2022. وقال سمير ديلو، أحد محامي صالح عطية، لمنظمة العفو الدولية إن المحكمة الابتدائية العسكرية في تونس العاصمة فتحت التحقيق مع موكله.

وفي 13 جوان/حزيران 2022، أحضرت الشرطة صالح عطية في جلسة أمام قاضي تحقيق بالمحكمة الابتدائية العسكرية بتونس العاصمة. وأخبر مالك بن عمر، أحد محاميه، منظمة العفو الدولية بأن التحقيق يستند إلى مجرد تعليقاته على قناة الجزيرة التلفزيونية في 10 جوان/حزيران 2022. ووفقاً لما ذكره بن عمر، الذي كان حاضراً في جلسة الاستماع، طلب قاضي التحقيق إلى صالح عطية أن يكشف عن اسم مصدره، لكنه رفض.

ووثقت منظمة العفو الدولية نمطًا مقلدًا في اللجوء إلى نظام القضاء العسكري لملاحقة المدنيين، الذين تضمنوا صحفيين وبرلمانيين ومحامياً وأحد مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، منذ تولي الرئيس قيس سعيد زمام السلطة في 25 جويلية/تموز 2021.

ولا تقي المحاكم العسكرية في تونس بمتطلبات الاستقلالية، إذ أن لرئيس الجمهورية القول الفصل في تعيين قضاة تلك المحاكم ووكلاء النيابة لديها. ويكون أيضاً وكيل الجمهورية الذي يرأس القضاء العسكري، وكذلك جميع وكلاء النيابة بالمحاكم العسكرية، الذين يلعبون دوراً محورياً في مباشرة الإجراءات القضائية، أفراداً عاملين في الجيش يخضعون لإجراءات النظام العسكري، ما يجعلهم تحت إمرة السلطة التنفيذية، نظراً إلى أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة أيضاً بموجب الدستور التونسي.

وبموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي تُشكّل فيه تونس دولة طرف، يتمتع جميع الأفراد بالحق في حرية التعبير، الذي يشمل "حرية التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين". وعلى صعيد آخر، رأى مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير أن "فرض عقوبات احتجازية على مرتكبي جريمة تشويه السمعة أمر غير مُبرر، وأنه ينبغي إلغاء جميع القوانين التي تُنص على عقوبات جنائية لمرتكبي التشهير أو استبدالها، إذا لزم الأمر، بقوانين ذات طابع مدني مناسب بخصوص تشويه السمعة". وإضافة إلى ذلك، اعتبرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهي الهيئة المعهود إليها سلطة تفسير واجبات الدول بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، أنه من غير المشروع للدول أن "[...] تقمع أو تحجب عن الجمهور معلومات ذات مصلحة عامة مشروعة ولا تضر بالأمن القومي، أو أن تُقاضي الصحفيين أو الباحثين أو الناشطين في مجال البيئة أو المدافعين عن حقوق الإنسان أو آخرين، لأسباب تتعلق بنشرهم تلك المعلومات [...]". وعلاوة على ذلك، قال المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، في تقريره بتاريخ 20 أفريل/نيسان 2010، ما يلي:

"لا يجوز استخدام القوانين الجنائية بخصوص تشويه السمعة لحماية أفكار أو مفاهيم نظرية أو غير موضوعية مثل الدولة أو الرموز الوطنية أو الهوية الوطنية أو الثقافات أو مذاهب التفكير أو الأديان أو الأيديولوجيات أو المذاهب السياسية".

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 1 سبتمبر/أيلول 2022

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: صالح عطية (صيغ المنكر)